Distr.: General
23 July 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الدورة الثانية عشرة

فيينا، 14-18 تشرين الأول/أكتوبر 2024

البند 2 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها: بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال

أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الرامية إلى تعزيز ودعم تنفيذ بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

تقرير الأمانة

أولا- مقدمة

1- يتمثل الغرض من هذا التقرير في إطلاع مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في دورته الثانية عشرة، على الأنشطة التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب/المكتب المعني بالمخدرات والجريمة) من أجل تعزيز ودعم تنفيذ بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، منذ دورة المؤتمر الحادية عشرة المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

2- ويبلغ مجموع الأطراف في البروتوكول المتعلق بالاتجار بالأشخاص 182 طرفا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصبحت البلدان التالية أطرافا في البروتوكول: أندورا (2022)؛ باكستان (2022)؛ بوتان (2023)؛ أوغندا (2024).

3- وينفذ المكتب استراتيجية شاملة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، عن طريق تعزيز ودعم تنفيذ البروتوكول من خلال العمل على وضع المعايير والسياسات، وتطوير المعارف، والتعاون والتنسيق المشترك فيما بين الوكالات، والتعاون التقني. وتشمل أنشطة التعاون التقني تقديم المساعدة التشريعية للدول، ووضع الاستراتيجيات

* CTOC/COP/2024/1.

الرجاء إعادة استعمال الورق

وتحسين التنسيق على المستوى الوطني، وإجراء البحوث وجمع البيانات بشأن الاتجار بالأشخاص، ودعم الدول في تعزيز تدابير العدالة الجنائية، وتكثيف التعاون الدولي، والنهوض بمنع الجريمة وإذكاء الوعي، وتحسين الحماية والدعم المقدمَيْن للضحايا.

4- وفي إطار البرامج العالمية ذات الصلة، في الفترة 2022-2024، تلقى أكثر من 000 9 ممارس من أكثر من 60 دولة عضوا المساعدة التقنية في تعزيز تصديهم لتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. وإضافة إلى ذلك، قدم المكتب، في إطار البرامج العالمية ذات الصلة، المساعدة في مجال وضع التشريعات والسياسات إلى ما لا يقل عن 17 بلدا ومنظمتين إقليميتين. وتمثل التركيز الرئيسي لتلك المساعدة في تعزيز القدرات الوطنية بغية الوصول إلى نتائج مستدامة وتحسين منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته. وقد اتضح الأثر القصير الأجل لهذه المساعدة من خلال المبادرة الإقليمية لتحويل الإنذارات إلى تدابير في مجال العدالة الجنائية من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص في إطار تدفقات الهجرة (TRACK4TIP)، التي تعزز تدابير العدالة الجنائية الرامية إلى التصدي للاتجار بالأشخاص في إطار تدفقات الهجرة المختلطة في جميع أنحاء أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي. ومن خلال المبادرة، أُجري 72 تحقيقا في الاتجار بالأشخاص، وأُنقذ 72 ضحية، من بينهم 35 امرأة على الأقل. وترد في أجزاء مختلفة من هذا التقرير أمثلة أخرى على أثر المبادرات والمشاريع المختلفة التي أنجزها المكتب.

ثانيا- أنشطة مساعدة الدول في تنفيذ البروتوكول

5- عمد المكتب، في كانون الثاني/يناير 2024، إلى دمج برامجه العالمية القائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في برنامج عالمي جديد، وهو مبادرة "العمل من أجل منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما"، مما يمثل نقلة نوعية في نهجه في التصدي لهاتين الجريمتين. ويمثل البرنامج الجديد وسيلة المكتب الرئيسية لتقديم المساعدة التقنية والاضطلاع بالعمل المعياري والسياساتي على الصعيد العالمي. وفي إطار هذا البرنامج، يعمل المكتب على زيادة حضوره الميداني ليكون أقرب إلى البلدان التي تحتاج إلى المساعدة؛ وإقامة شراكات جديدة لتسخير فوائد التكنولوجيا الحديثة؛ ووضع برامج تعالج الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين من زوايا مختلفة، بما في ذلك في سياق تحديات التنمية المستدامة وتغير المناخ.

ألف- العمل على وضع المعايير والسياسات، وتطوير المعارف، والتعاون والتنسيق فيما بين الوكالات

6- واصل المكتب توفير التوجيه والدعم المعرفي للهيئات والعمليات الحكومية الدولية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية وغير الحكومية في النهوض بأهداف بروتوكول مكافحة الاتجار بالأشخاص وتنفيذها وفي تعزيز أوجه التآزر والشراكات ذات الصلة.

1- الدعم المقدم إلى الهيئات الحكومية الدولية

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الجريمة المنظمة

7- أهاب المؤتمر، في قراره 5/11، بالمكتب أن يواصل عمله المتعلق بالبروتوكول، وطلب إليه إعداد دراسة بشأن آثار حملات منع مكافحة الاتجار بالأشخاص والتوعية به، تستبين أيضا أفضل الممارسات والدروس المستفادة والتدابير الوقائية الواعدة وحملات التوعية الناجحة في هذا الصدد وتستفيد من البيانات التي تقدمها الدول الأطراف طوعا. وعلاوة على ذلك، طلب المؤتمر أيضا إلى المكتب أن يجري دراسة وتحليلا بشأن أساليب العمل التي تستخدمها الجماعات الإجرامية المنظمة في الاتجار بالأشخاص، من أجل تزويد الدول

الأطراف بالإرشادات، وخصوصا فيما يتعلق بتحديد ممارسات وقائية أفضل. بيد أن المكتب لم يتلق حتى الآن الموارد الخارجة عن الميزانية المطلوبة لإعداد هذه الدراسات.

8- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المكتب دعما فنيا لاجتماعين للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالاتجار بالأشخاص، الذي أنشأه المؤتمر. ومن أجل دعم الفريق في اجتماعه الثالث عشر، الذي عُقد في فيينا يومي 2 و3 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أعدَّ المكتب وثائق معلومات أساسية موضوعية عن المعارف والممارسات المستجدة فيما يتعلق بمنع الفساد والتصدي له في سياق الاتجار بالأشخاص (CTOC/COP/WG.4/2023/2) وبشأن المسائل والأولويات الوطنية المتعلقة بالاتجار بالأطفال (CTOC/COP/WG.4/2023/4). وشارك في الاجتماع 453 مشاركا مسجلا من 101 بلد و15 منظمة دولية وحكومية دولية.

9- ومن أجل دعم الفريق في اجتماعه الرابع عشر، الذي عُقد في فيينا يومي 8 و9 تموز/يوليه 2024، أعدَّ المكتب وثائق معلومات أساسية موضوعية عن مسألة الاتجار بالأشخاص لغرض نزع أعضائهم وما يتصل بذلك من سلوك (CTOC/COP/WG.4/2024/2) وبشأن المسائل والأولويات الوطنية المتعلقة بالاتجار بالأطفال (CTOC/COP/WG.4/2024/3). وقد حضر الاجتماع، الذي عاد بالكامل إلى صيغة الحضور الشخصي، 275 مشاركا مسجلا من 97 بلدا و12 منظمة دولية وحكومية دولية.

10- وعلاوة على ذلك، واصل المكتب تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني، وشجع مشاركتها في الحوارين البنّاءين الثاني والثالث بشأن الاتجار بالأشخاص، اللذين عُقدا في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و10 تموز/يوليه 2024، على التوالي، عقب اختتام الاجتماعين الثالث عشر والرابع عشر للفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص ووفقا لإجراءات وقواعد عمل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها.

11- وزادت المشاركة في الحوارات البناءة، من 96 منظمة مجتمع مدني و51 دولة في عام 2023 إلى 182 منظمة مجتمع مدني و54 دولة في عام 2024. ودعا المكتب أفرقة من الخبراء من المجتمع المدني إلى الحوارين الثاني والثالث من أجل تقديم وجهات نظر حول الاتجار بالأطفال، والدور الرئيسي للفساد في الاتجار بالأشخاص، ومسألة الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم. ودُعيت العديد من المنظمات التي يقودها ناجون كمحاورين في عام 2024 لتقديم عروض إيضاحية حول مسألة الاتجار بالأطفال. وأسفرت المناقشات عن ملاحظات حددها الرؤساء المشاركون وأدرجوها في ملخصات اجتماعاتهم.

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

12- في أيار/مايو 2023، دعم المكتب التحضير للدورة الثانية والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وتقديم الخدمات لها. وخلال الدورة، اعتمدت اللجنة، للمرة الأولى، قرارا بعنوان "اتخاذ إجراءات لمكافحة الاتجار بالأشخاص في العمليات التجارية والاشتراء العمومي وسلاسل توريد السلع والخدمات" (القرار 32/1). وطلبت اللجنة في القرار إلى المكتب، للمرة الأولى، أن يتحاور مع أعضاء فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص وغيره من المنظمات الدولية ذات الصلة، بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، لكي يتمكن المكتب من تحسين جمع وتحليل البيانات المتعلقة بحالات الاتجار بالأشخاص في العمليات التجارية وسلاسل توريد السلع والخدمات. وطلبت اللجنة إلى المكتب أيضا أن يواصل، بالتعاون مع سائر المنظمات المعنية، تقديم المساعدة التقنية والتدريب إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من أجل مساعدتها على تعزيز القدرات الوطنية لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته على نحو فعال في العمليات التجارية وسلاسل توريد السلع والخدمات.

13- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم المكتب أيضا التحضير للدورة الثالثة والثلاثين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التي عقدت في أيار/مايو 2024، وتقديم الخدمات لها. وخلال هذه الدورة، اعتمدت اللجنة القرار 1/33 بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص في سياق التغير التكنولوجي السريع. وأقرت اللجنة في القرار بأن المتجرين يستخدمون أدوات عبر الإنترنت لتيسير الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال بمختلف أشكاله، بما في ذلك الاستغلال الجنسي للأطفال في سياق السفر والسياحة، وأن استخدام الأطفال والمراهقين لتطبيقات الهاتف المحمول والهواتف الذكية يضعهم أمام احتمال تعرضهم للاتجار بالأشخاص.

14- وتعزيزا لبروتوكول مكافحة الاتجار بالأشخاص وعرض ممارسات التنفيذ الواعدة، شارك المكتب في تنظيم إحاطات للخبراء وساهم فيها على هامش الدورتين، بما في ذلك فعالية بعنوان "المناخ والجريمة والاستغلال"، وكذلك فعاليات بشأن منع وقوع الأطفال غير المصحوبين بذويهم ضحايا للاتجار وبشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص في سلاسل التوريد، نُظمت على نحو مشترك ضمن إطار فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. كما نوقش الاتجار بالأشخاص في فعاليات جانبية نظمتها الدول، بما في ذلك ما يلي: "تعزيز جهودنا لاستهداف الطلب الذي يشجع الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي"؛ "النتائج والممارسات الجيدة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر في هندوراس: برنامج "Menthor"؛ "مكافحة الاتجار بالأشخاص في بوركينا فاسو: خطة العمل"؛ "تعزيز سياسات مكافحة شبكات الجريمة المنظمة الضالعة في تهريب المهاجرين والجرائم ذات الصلة على طول دروب وسط وغرب البحر الأبيض المتوسط"؛ "الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية الضحايا بفعالية". كما نظم المكتب، على هامش الدورة الثالثة والثلاثين، معرضا حول كيفية عمل المكتب في مجال مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.

الجمعية العامة

15- قدم المكتب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعما فنيا للدول الأعضاء في إطار المناقشات التي أسفرت عن إعداد واعتماد عدة قرارات للجمعية العامة فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص وتنفيذ بروتوكول مكافحة الاتجار بالأشخاص وخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص على حد سواء.

16- وقد دعم المكتب، على وجه الخصوص، إسبانيا وغواتيمالا، وهما الدولتان اللتان قدمتا قرار الجمعية العامة 236/77، الذي كان آخر صيغة للقرار المتكرر المعنون "تدعيم وتعزيز التدابير الفعالة والتعاون الدولي في مجال التبرع بالأعضاء وزرعها لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص لغرض نزع أعضائهم والاتجار بالأعضاء البشرية"، وذلك من خلال تقديم المشورة الموضوعية بناء على طلب هذين البلدين. وحثت الجمعية العامة في القرار، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، الدول الأعضاء على النظر في اعتماد تدابير لتنفيذ مبدأ عدم معاقبة ضحايا هذا الشكل من أشكال الجريمة وتدابير تتيح لهم الحصول على الرعاية النفسية والاجتماعية والطبية وكذلك الحصول على التعويض. وطلبت إلى المكتب تحسين جمع البيانات وتحليلها بشأن تلك المسألة، وشجعت، إدراكا منها أن نقص الأعضاء البشرية المتاحة مرتبط بالجريمة، الدول على إحراز تقدم نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في زرع الأعضاء البشرية عن طريق وضع استراتيجيات وقائية تهدف إلى خفض حالات الإصابة بالأمراض التي يمكن معالجتها من خلال زرع الأعضاء، وإلى زيادة توافر الأعضاء البشرية لأغراض الزرع على نحو يراعي القيم الأخلاقية، مع إيلاء اهتمام خاص للاستفادة إلى أقصى حد من الهبات المقدمة من المتبرعين المتوفين ولحماية صحة ورفاه المتبرعين الأحياء.

17- واعتمدت الجمعية العامة، في دورتها السابعة والسبعين أيضا، القرار 194/77 بشأن الاتجار بالنساء والفتيات. وفي القرار، حثت الجمعية العامة الحكومات على تعزيز التدابير الفعالة التي تراعي الاعتبارات المتعلقة بنوع الجنس وعامل السن من أجل مكافحة الاتجار بالنساء والفتيات والقضاء عليه، ودعت الحكومات إلى النظر في إنشاء آلية وطنية أو تعزيزها في حالة وجودها، بمشاركة المجتمع المدني، بما يشمل ضحايا

الاتجار بالأشخاص، من أجل كفالة اتباع نهج كلّي إزاء سياسات مكافحة الاتجار. وأهابت الجمعية العامة بالحكومات أن تتخذ التدابير الوقائية الملائمة من أجل التصدي للأسباب الكامنة وأيضا لعوامل الخطر التي تزيد من خطر التعرض للاتجار بالأشخاص، من قبيل الفقر، بما في ذلك تأنيث الفقر وعدم المساواة بين الجنسين والقوالب النمطية الجنسانية والأعراف الاجتماعية الضارة، بما في ذلك التمييز والعنف الجنساني والعنف ضد النساء والفتيات، وكذلك إفلات مرتكبي ذلك العنف من العقاب، والطلب المستمر الذي يعزز جميع أشكال الاتجار والسلع والخدمات التي يتم إنتاجها بواسطة الاتجار بالأشخاص. وفي القرار، أحاطت الجمعية علما مع التقدير كذلك، للمرة الأولى، بفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

18- وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة اعتمدت، في دورتها السابعة والسبعين، القرار 27/77 بشأن الرياضة باعتبارها عاملا مساعدا لتحقيق التنمية المستدامة، الذي دعت فيه للمرة الأولى الدول الأعضاء وقطاع الرياضة إلى تعزيز جهودهما لمكافحة الاتجار بالأشخاص وجميع أشكال العنف في الرياضة.

19- وفي الدورة ذاتها، اعتمدت الجمعية العامة القرار 202/77 بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، الذي دعت فيه الدول إلى حماية النساء والفتيات من العنف والاستغلال الجنسيين والجنسانيين أثناء حالات الطوارئ الإنسانية وحالات التشريد القسري والنزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المتعلقة بالصحة العامة، وإلى تعديل القوانين والسياسات للحد من الإفلات من العقاب على الاستغلال الجنسي.

20- واعتمدت الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والسبعين، القرار 228/78، وهو أحدث صيغة لقرار متكرر بشأن تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وأقرت فيه بالدور المهم الذي يؤديه فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص في تعزيز التنسيق والتعاون في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص على الصعيد العالمي. كما شددت على ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى إيجاد وتعزيز مسارات للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية للحد من تعرض الأشخاص المتنقلين للاتجار بالأشخاص.

21- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، شارك المكتب في المنتدى العالمي الثاني للاجئين الذي عقد في جنيف، وأسهم في أربعة تعهدات لأصحاب المصلحة المتعددين، شملت حماية اللاجئين ومخاطر الاتجار بالأشخاص، ضمن أمور أخرى. وقد أنشئ المنتدى لتقييم تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين كل أربع سنوات.

22- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب أيضا تقديم مساهمات موضوعية ودعم صياغي لتقارير الأمين العام ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن القضايا ذات الصلة بالاتجار بالأشخاص، بما في ذلك التعاون الدولي على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد؛ والاتجار بالنساء والفتيات؛ والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ وتعزيز سيادة القانون؛ والتهديد الذي يشكله تنظيم داعش؛ والهجرة قبالة سواحل ليبيا؛ والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

مجلس الأمن

23- أدان مجلس الأمن، في قراره 2652 (2022) بشأن تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص صوب الأراضي الليبية وعبرها وانطلاقا منها، وقبالة الساحل الليبي، جميع أعمال الاتجار بالأشخاص صوب الأراضي الليبية وعبرها وانطلاقا منها، وقبالة الساحل الليبي، وأكد من جديد ضرورة وضع حد لما يشهده البحر الأبيض المتوسط، قبالةَ الساحل الليبي، من استفحال مستمر لعمليات تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص وتعريض أرواحهم للخطر. وأعاد المجلس التأكيد على ذلك في قراره 2698 (2023) بشأن صون السلام والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، أعرب المجلس في قراره 2702 (2023) عن قلقه البالغ إزاء الاتجار بالأشخاص عبر ليبيا، وشدد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية.

24- كما أعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ وأدان المستويات المرتفعة للغاية للأنشطة الإجرامية في هايتي، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، وذلك في قراراته 2653 (2022)، و2692 (2023)، و2699 (2023). وفي وقت لاحق، طالب المجلس، في قراره 2700 (2023)، بالوقف الفوري للعنف والأنشطة الإجرامية وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، التي تقوض السلام والاستقرار والأمن في هايتي والمنطقة.

25- وواصل المكتب مساعدة سلطات ليبيا وهايتي في تعزيز تدابير العدالة الجنائية لديها للتصدي للجماعات الإجرامية المنظمة الضالعة في تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، على النحو المبين بمزيد من التفصيل في القسم باء-2 أدناه.

مجلس حقوق الإنسان

26- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُعرب عن القلق أيضا بشأن الاتجار بالأشخاص في مجلس حقوق الإنسان. وأشار المجلس، في قراره 6/53 بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ، إلى تقرير المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، الذي يركز على معالجة الأبعاد الجنسانية للاتجار بالأشخاص في سياق تغير المناخ والنزوح والحد من الكوارث. وأقر المجلس بالصلة بين الآثار الضارة لتغير المناخ، بما في ذلك على سبل العيش، والنزوح والهجرة، والحاجة إلى تدابير التكيف التي تعود بالفائدة على أضعف الفئات، وتيسر التنقل الآمن والطوعي، وتقلل إلى أدنى حد من التنقل القسري، وتسد الثغرات في حماية حقوق الإنسان من أجل تحقيق جملة أمور، منها الحد من خطر الاتجار بالأشخاص المتنقلين واستغلالهم، ولا سيما النساء والفتيات.

27- وحث المجلس في قراره 9/53 بشأن الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، الدول على حماية حقوق الإنسان الواجبة لضحايا الاتجار واحترامها وإعمالها من خلال تعزيز حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص وتمكينهم ودعمهم ومساعدتهم، بمن فيهم الناجون، من الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك في القطاعات التي يشتد فيها خطر الاتجار بالأشخاص، مثل قطاع الزراعة.

2- المشاركة في آليات التنسيق والتعاون الإقليمية والمشتركة بين الوكالات

28- يتعاون المكتب على نحو وثيق مع منظمات حكومية دولية أخرى، سواء داخل أو خارج منظومة الأمم المتحدة، وينشط على المستويين الدولي والإقليمي على حد سواء. وقد وقَّع المكتب عددا من مذكرات التفاهم واتفاقات الشراكة مع منظمات لها ولايات رئيسية وخبرة في مجال منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص. ويتعاون المكتب على نطاق واسع كذلك مع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات التي يقودها الناجون، والدوائر الأكاديمية للنهوض باستراتيجيات مكافحة الاتجار، وواصل المكتب الإسهام في المنتديات الدولية والإقليمية.

29- ومن الأمثلة على هذا التعاون بيان مشترك جديد لشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، وقَّعته مديرتا المكتب والمنظمة في 2 تموز/يوليه 2024، ويستند إلى المصلحة المشتركة للوكالتين في ضمان اتخاذ تدابير شاملة وقائمة على الناس للتصدي للتحديات المعاصرة التي تطرحها الجريمة المنظمة عبر الوطنية في مجال الهجرة. وكجزء من هذه الشراكة المتجددة، سيبذل المكتب والمنظمة جهودا مشتركة بشأن جملة أمور، منها حماية النساء والأطفال، والدعوة إلى مسارات الهجرة النظامية، وتطوير الفرص من أجل جمع البيانات بشأن الاتجار بالأشخاص وتحليلها على نحو مشترك.

فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص

30- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قاد المكتب الجهود الرامية إلى تطوير فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتوسيع نطاقه وتنسيق أعماله، بالتعاون الوثيق مع الرئيسين المشاركين للفريق، وهما المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، اللذين ترأسا فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص في عامي 2023 و2024. وفي عام 2024، رحب الفريق بالمقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسيا والاعتداء عليهم جنسيا كشريك جديد، بينما غادرت جامعة الأمم المتحدة الفريق.

31- وواصل الفريق عقد اجتماعات سنوية على مستوى رؤساء وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، حيث يتولى المكتب، بصفته منسقا، عقد الاجتماعات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع الفريق مرتين على مستوى الرؤساء، في 2 كانون الأول/ديسمبر 2022 و8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وفي كلتا المناسبتين، أصدر دعوة للدول وأصحاب المصلحة المعنيين من أجل، أولا، التصدي للاتجار بالأشخاص في الأزمات الإنسانية وحالات النزاع (2022)، وثانيا، التعجيل باتخاذ إجراءات بحلول عام 2025 لمنع الاتجار بالأطفال وإنهائه (2023). وأعد الفريق أيضا، تماشيا مع عزمه على تعميم التركيز على حماية الأطفال في جميع أعماله خلال عامي 2023 و2024، نسخة ملائمة للأطفال من الدعوة إلى العمل لعام 2023 سعيا إلى تعريف الأطفال بما هو ضروري للتصدي للاتجار بالأطفال.

32- وفي عام 2023، قدم الفريق سلسلة من الندوات الشبكية من ستة أجزاء حول جمع البيانات وإجراء البحوث فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص بهدف الدفع قدما بالمناقشات المتعلقة بجمع البيانات وإجراء البحوث بما يتماشى مع الأولوية الأولى، في ذلك الوقت، لخطة عمل الفريق. وعرضت سلسلة الندوات الشبكية، التي عُقدت في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر، المبادرات الجارية، بما في ذلك مبادرات أعضاء الفريق، لجمع وتحليل وتصور البيانات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، وغطت أفضل الممارسات، بما في ذلك صياغة الأسئلة البحثية والاعتبارات الأخلاقية. وحضر سلسلة الندوات الشبكية ما يقرب من 000 1 شخص في المجموع. ودعم المكتب تنظيم هذه السلسلة بوسائل منها استضافتها على منصة مركز المعرفة بشأن الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. ويرد سرد مفصل لعمل الفريق في عام 2023 في التقرير السنوي للفريق لعام 2023.

33- وفي أيار/مايو 2024، عقد الفريق جلسة لتبادل المعلومات حول المسألة المستجدة المتعلقة بالاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال في مراكز الاحتيال عبر الإنترنت. وكشفت المناقشة أن هذا النوع من الاستغلال لم يعد يقتصر على جنوب شرق آسيا بل أصبح مشكلة عالمية. وفي عام 2024، أصدر الفريق إرشادات حول كيفية الاستفادة من التمويل المستدام لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

34- كما واصل الفريق جهوده لإطلاع الدول على عمله، وذلك بوسائل منها تنظيم جلسات إحاطة للدول على هامش الاجتماع الحكومي الدولي للفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص في عام 2023، وبالتعاون مع مجموعة أصدقاء متحدون ضد الاتجار بالبشر في كانون الأول/ديسمبر 2023.

شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة

35- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب المشاركة في عضوية اللجنة التنفيذية لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة. وواصلت الشبكة إبراز وتعزيز الجهود المنسقة لمكافحة الاتجار بالأشخاص في سياق الهجرة الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن المكتب اشترك مع المنظمة الدولية للهجرة في قيادة مسار عمل مواضيعي جديد بشأن تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. ويوفر مسار العمل إرشادات سياساتية، وييسر

تبادل أفضل الممارسات، ويعزز المبادرات المشتركة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. كما أنه ييسِّر التنسيق مع المنصات المماثلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

36- وفي حزيران/يونيه 2023، استضاف مسارُ العمل الحديثُ حول الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بعنوان "نحو حلول فعالة: معالجة التعقيدات الكامنة وراء تهريب المهاجرين". وكانت هذه أول فعالية افتراضية تُعقد كجزءٍ من مسار العمل، وترأسها المكتب. وقد أتاحت الفرصة لتقديم أول مُخرَج سياساتي في إطار مسار العمل – وهو موجز سياساتي عن رسم خريطة لمشهد تهريب المهاجرين: لمحة عامة عن المفاهيم الرئيسية والاتجاهات والتحديات ومجالات العمل، بعنوان Mapping the landscape of the smuggling of migrants: an overview of key concepts, trends, challenges and areas for action. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، نشر المكتب موجزا سياساتيا عن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في حركات الهجرة المختلطة بعنوان Countering trafficking in persons and smuggling of migrants in mixed migration movements، يوضح بالتفصيل دور وأهمية مجالات ولاية المكتب في إطار الاتفاق العالمي من أجل الهجرة.

37- وفي عام 2023، تلقى المكتب تمويلا من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء فيما يخص ثلاثة مشاريع. وكان المشروع الأول مبادرة مشتركة بين المكتب التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في كوستاريكا والمنظمة الدولية للهجرة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتعزيز وكالات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وركز المشروع الثاني، الذي نفذه المكتب والمنظمة الدولية للهجرة في نيجيريا، على تعزيز حوكمة وإدارة الهجرة القائمتين على الحقائق والبيانات. أما المشروع الثالث والأحدث فكان مبادرة مشتركة بين المكتب ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة للتصدي للهجرة غير النظامية ومكافحة الجريمة عبر الوطنية والاتجار بالأشخاص على طول الدروب البحرية والبرية من توغو إلى غابون. وقد عُيِّنَ المكتب في اللجنة التوجيهية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء، وهي هيئة صنع القرار والحوكمة في الصندوق، وهي مكلفة بتحديد أفضل السبل التي يمكن للصندوق من خلالها دعم العمل التعاوني الذي يقوم به أعضاء الشبكة مع الشركاء الوطنيين.

التعاون مع المنظمات والعمليات الإقليمية

38- شارك المكتب في حلقة نقاش حول منع الاتجار بالأشخاص وأدارها أثناء المؤتمر الرابع والعشرين للتحالف من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص، الذي استضافته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعُقد في نيسان/أبريل 2024.

39- وفي عام 2023، بعد تبادل إقليمي تعاوني سابق بين منظمات غير حكومية مختارة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يسَّره المكتب ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أنشئت شبكة إقليمية مكونة من منظمات المجتمع المدني التي تدافع عن ضحايا الاتجار بالأشخاص في إطار الإجراءات الجنائية. ومنذ ذلك الحين، يتعاون المكتب بنشاط مع الشبكة المعروفة باسم RED-LACTRA، التي تعمل كمنصة لتبادل المعلومات وتعزيز الجهود التعاونية بين منظمات المجتمع المدني بهدف أساسي هو تعزيز وصول الضحايا إلى العدالة في قضايا الاتجار بالأشخاص في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال تقديم المشورة القانونية والتمثيل القانوني.

40- وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، واصل المكتب الإسهام في مباحثات بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية.

3- تطوير المعرفة، والإرشادات والأدوات المتعلقة بوضع المعايير وإرشاد السياسات

41- واصل المكتب إصدار مواد متخصصة لوضع المعايير لفائدة الممارسين توفر إرشادات بشأن كيفية الكشف عن حالات الاتجار بالأشخاص والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائيا، وعن كيفية تقديم الحماية والمساعدة لضحايا هذه الجريمة.

بوابة إدارة المعارف للموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة

42- وَسَّعَ المكتب أيضا نطاق بوابة المعارف المتعلقة بالاتجار بالبشر، ضمن بوابة إدارة المعارف للموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك"). وتتكوَّن بوابة المعارف من ثلاث قواعد بيانات، هي: قاعدة بيانات للسوابق القضائية كانت تحتوي، حتى تموز/يوليه 2024، على 591 1 قضية اتجار بالأشخاص من 115 ولاية قضائية؛ وقاعدة بيانات خاصة بالتشريعات تحتوي على 648 نصا تشريعيا من 156 بلدا؛ وقاعدة للبيانات الببليوغرافية تحتوي على 329 مدخلا. وتشكّل بوابة "شيرلوك" أداة للممارسين موجهة لمحققي الشرطة والمدعين العامين والقضاة؛ وأداة رصد مخصَّصة لواضعي السياسات الحكومية؛ وأداة للتوعية موجَّهة إلى الجمهور العام ووسائل الإعلام؛ وأداة إعلامية للباحثين وجميع الجهات المعنية بالتصدي للاتجار بالأشخاص. كما أنها تمثل شهادة على تجربة الآلاف من المتجَر بهم، واعترافا رسميا باستغلالهم، وسجلا علنيا بتدابير التصدي التي تتخذها الدولة.

مركز المعارف المعني بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

43- يوفر مركز المعارف المعني بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين التابع للمكتب نظاما لإدارة التعلم التفاعلي عبر الإنترنت من أجل دعم مجتمع الممارسة العالمي للمكتب، ويعمل كمركز جامع خاص بالممارسين حيث يتيح الوصول الفوري إلى المواد التدريبية، والدورات التدريبية المسجلة، والموارد السمعية البصرية، والمنشورات، والرؤى المستقاة من الأقران، ودراسات الحالة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصبح المركز أداة متزايدة الفائدة لتعزيز الانضمام إلى بروتوكول الاتجار بالأشخاص وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتنفيذهما. وحتى تموز/يوليه 2024، بلغ عدد مستخدمي المنصة 703 1 مستخدمين من 114 بلدا وإقليما، 55 في المائة منهم من الإناث. ومنذ تموز/يوليه 2022، يسر المركز أكثر من 39 فعالية، سواء عبر الإنترنت أو في شكل مختلط، تتعلق بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

المنشورات

44- في تشرين الأول/أكتوبر 2022، نشر المكتب موجزا سياساتيا بشأن المناخ والجريمة والاستغلال: الروابط الجنسانية بين المخاطر المتصلة بالمناخ والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، بعنوان Climate, Crime and Exploitation: The Gendered Links Between Climate-related Risks, Trafficking in Persons and Smuggling of Migrants، يُسلَّم فيه بأن هشاشة البيئات الطبيعية والعواقب السلبية لتغير المناخ تدفع الناس في جميع أنحاء العالم على نحو متزايد إلى الانتقال من الأقاليم وعبرها، وأن ثمة تقاطعات معقدة بين أنماط الهجرة تلك والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

45- وفي نفس الشهر، أصدر المكتب، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، مجموعة أدوات للتحقيق والملاحقة القضائية في جرائم الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم، بعنوان Toolkit on the Investigation and Prosecution of Trafficking in Persons for Organ Removal، تهدف إلى

تشجيع التحقيقات الاستباقية في هذا الاتجار. وقد شوهدت مجموعة الأدوات منذ إطلاقها نحو 000 10 مرة على الإنترنت، وقدم الممارسون العديد من الطلبات للوصول إلى النمائط المقيَّدة.

46- وعلاوة على ذلك، نشر المكتب تقريره العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام 2022 الذي يصدر كل سنتين، والذي يقدم لمحة عن أنماط الاتجار والتدفقات المكتشفة أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويغطي التقرير 141 بلدا، ويقدم لمحة عامة عن تدابير التصدي للاتجار بالأشخاص على المستوى العالمي والإقليمي والوطني من خلال تحليل حالات الاتجار المكتشفة بين عامي 2018 و2021. كما جرى تعزيز النتائج وإثراؤها من خلال تحليل خلاصات 800 قضية فُصل فيها في المحاكم بين عامي 2012 و2020، مما يوفر المزيد من الرؤى عن الجريمة وضحاياها ومرتكبيها وعن الكيفية التي يلفت بها الاتجار بالأشخاص انتباه السلطات.

47- وفي عام 2023، نشر المكتب موجزا سياساتيا عن الوصول إلى العدالة: التحديات التي يواجهها الأشخاص المتجر بهم والمهاجرون المهرَّبون، بعنوان Accessing justice: Challenges faced by trafficked persons and smuggled migrants، يقدم رؤية للعقبات التي يواجهها المهاجرون المهرَّبون من ضحايا الجريمة والأشخاص المتجر بهم في محاولاتهم للوصول إلى العدالة. وعلاوة على ذلك، يقدم الموجز توصيات إلى الدول الأعضاء بشأن أفضل السبل لضمان وصول ضحايا الجريمة إلى العدالة دون عوائق.

48- وفي عام 2023 أيضا، أصدر المكتب دليلا للمدربين عن كيفية إجراء محاكمات صورية ومحاكاة التحقيقات المستندة إلى قضايا الاتجار بالأشخاص، بعنوان *Trainer's Manual: How to Conduct Mock Trials and Investigation Simulations Based on Trafficking in Persons Cases*، يمكِّن مخططي المحاكمات الصورية ومحاكاة التحقيقات في الاتجار بالأشخاص من وضع تصور أفضل للمحاكمات الصورية ومحاكاة التحقيقات وإعدادها وتنفيذها على نحو أفضل في جميع أنحاء العالم. وقد استُخدم الدليل منذ ذلك الحين في عدة أنشطة، بما في ذلك في سيراليون.

49- ونشر المكتب أيضا دراسة حول التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص من البلدان الشريكة في مشروع العمل العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين (GLO.ACT) إلى أوروبا، بعنوان *Study on Illicit Financial Flows Associated with Smuggling of Migrants and Trafficking in Persons from GLO.ACT Partner Countries to Europe*. وتركز الدراسة على الاتجاهات والفروق الدقيقة والتعقيدات المحيطة بالتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص في بلدان محددة، وتضع مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى توجيه المساعدة التقنية في المستقبل.

50- وفي باكستان، أصدر المكتب، بالتعاون مع حكومة باكستان، دليلا تدريبيا بشأن منع الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين لفائدة قضاة القضاء المدني وقضاة الصلح، وهو يهدف إلى تعزيز قدرة قضاة القضاء المدني وقضاة الصلح على مكافحة هاتين الجريمتين في البلد.

51- وفي آب/أغسطس 2023، أصدر المكتب موجزا سياساتيا عن الكازينوهات والاحتيال الإلكتروني والاتجار بالأشخاص لأغراض الإجرام القسري في جنوب شرق آسيا، بعنوان Casinos, cyber fraud, and trafficking in persons for forced criminality in Southeast Asia، يفصِّل جريمة ناشئة اتسع نطاقها في السنوات الأخيرة، وهي الاتجار بالأشخاص لأغراض الغش والاحتيال عبر الإنترنت في جنوب شرق آسيا. وقبل نشر الموجز السياساتي مباشرة، نشر المكتب أداة عملية ذات صلة عن المؤشرات الرئيسية للاتجار بالأشخاص لأغراض الإجرام القسري لارتكاب الجرائم التي ييسِّرها الفضاء السيبراني، بعنوان Key indicators of trafficking in persons for forced criminality to commit cyber enabled crimes.

52- ويقدم التقرير الإقليمي عن القدرات الحالية لقياس الاتجار بالأشخاص في جزر المحيط الهادئ معلومات جُمعت عن ستة بلدان في المحيط الهادئ، وقد نُشر في عام 2023. ويقيِّم التقرير أنماط الاتجار وتدفقاته في المنطقة ويتضمن نتائج دراسات الانتشار التي أجريت في اثنتين من الدول. والتقرير هو نتيجة لأنشطة واسعة النطاق في مجال بناء القدرات اضطلع بها المكتب على مدى ثلاث سنوات لتحسين القدرات الوطنية للدول الجزرية في المحيط الهادئ على تسجيل حالات الاتجار بالأشخاص وتقدير مدى انتشار هذه الجريمة.

53- وفي هندوراس، صُمِّمَ دليل إرشادي لفائدة أجهزة إنفاذ القانون بشأن الاتجار بالأشخاص، بعنوان *Guía de mentoría para autoridades en materia de trata de personas* (متاح باللغة الإسبانية فقط) لتوفير الإرشادات لمدارس تدريب القضاة والمدعين العامين والشرطة وغيرها من الكيانات التي لديها اختصاصات في المسائل المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، من أجل البناء المستدام على برنامج التوجيه المطوَّر في إطار برنامج مينثور.

54- وفي البرازيل، نشر المكتب عدة تقارير في عام 2024 استنادا إلى البحوث المتعلقة بالاتجار بالأشخاص لأغراض العمل القسري في مناجم الذهب، مثل تقرير عن انتشار العمل القسري في تعدين الذهب على نطاق صغير في حوض نهر تاباجوس بولاية بارا في البرازيل، وتقرير عنوانه بالبرتغالية "الذهب الذي ينمو على الأشجار – توريد الذهب وسلسلة القيمة في حوض نهر تاباجوس بولاية بارا في البرازيل"، وتقرير عن تقاطع الأنشطة الإجرامية في قطاع تعدين الذهب في حوض نهر تاباجوس (متاح باللغة البرتغالية فقط).

باء- تعزيز ودعم تنفيذ بروتوكول الاتجار بالأشخاص من خلال التعاون التقني

1- المساعدة التشريعية وإعداد الاستراتيجيات الوطنية

55- دعما للجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق الانضمام إلى بروتوكول الاتجار بالأشخاص، ساعد المكتب في وضع تشريعات وسياسات محلية جديدة ومراجعة القائم منها بشأن الاتجار بالأشخاص في الأردن وأستراليا وأوغندا وباكستان والبرازيل وبربادوس وبنغلاديش وبنما وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) وبيرو وتركمانستان وجزر القمر والجمهورية الدومينيكية وجنوب السودان والسنغال والصومال والعراق وقيرغيزستان وكازاخستان وكينيا ولبنان وليبيا وهندوراس، وكذلك في الجماعة الكاريبية والاتحاد الأوروبي.

56- وبمساعدة خبراء المكتب، وضعت بوركينا فاسو أول خطة عمل وطنية لها لمكافحة الاتجار بالأشخاص في آذار/مارس 2023، وأطلقت ملاوي خطة عملها الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام. وفي عام 2024، دعم المكتب حكومة البرازيل في وضع خطة عملها الوطنية الرابعة لمكافحة الاتجار بالأشخاص. كما شارك المكتب بنشاط في صياغة خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار للفترة 2024-2026 في تركمانستان ودعم ذلك.

2- تعزيز تدابير العدالة الجنائية

57- في إطار برنامج "مينتور"، تلقت هندوراس الدعم في وضع وتنفيذ برنامج إرشادي طويل الأجل بشأن الاتجار بالأشخاص لفائدة المحققين والمدعين العامين، مع التركيز على الاستغلال لأغراض السخرة أو الخدمات القسرية. وكجزء من البرنامج، أنشئ مجمع للموجِّهين للقيام بزيارات مهنية إلى الأرجنتين وغواتيمالا وكولومبيا من أجل تبادل أفضل الممارسات في نظمها القانونية ومن ثمَّ تنفيذها لاحقا في هندوراس.

58- وفي الجمهورية الدومينيكية، درَّب المكتب موظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين على التحقيق في قضايا الاتجار بالأشخاص الذي ييسره الفضاء السيبراني، وفي هندوراس، نظم المكتب، في آذار/مارس 2024،

حلقة عمل بعنوان "إدارة المعلومات من قبل وسائل الإعلام في قضايا الاتجار بالبشر" لفائدة ممثلي الاتصال من مؤسسات مختلفة. وتضمنت حلقة العمل عروضا إيضاحية حول أهمية وسائل الإعلام في مكافحة الاتجار بالأشخاص. وفي بيرو في تشرين الأول/أكتوبر 2022، نظم المكتب المؤتمر الوطني الأول للمدعين العامين المتخصصين في جرائم الاتجار بالأشخاص لتوحيد تفسير الجريمة وتيسير التحقيقات في القضايا وملاحقة مرتكبيها. ونتيجةً لذلك، عُممت رسالة من أجل الامتثال الإلزامي على الصعيد الوطني تناولت بالتفصيل حق الضحايا في الانتصاف والمعايير المطلوب استخدامها لتحديد حجم الأضرار التي لحقت بهم.

59- وفي آسيا الوسطى، نفَّذ المكتب مجموعة متنوعة من الأنشطة لمكافحة الاتجار بالأشخاص في إطار مشروعين لتعزيز تدابير العدالة الجنائية للتصدي للاتجار بالأشخاص في المنطقة من خلال بناء القدرات والتوجيه، ولا سيما في أوزبكستان، وكذلك في تركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. ويواصل المستشار الإقليمي للمكتب في أوزبكستان تقديم التوجيه العملي والمشورة المتخصصة لموظفي إنفاذ القانون والمدعين العامين في المنطقة بشأن التعامل مع قضايا الاتجار بالأشخاص لتعزيز مهاراتهم في هذا المجال. كما يعمل المستشار الإقليمي على إنشاء وتعزيز مجمعات وطنية من الخبرات التي يمكن للسلطات الاستفادة منها لتوسيع نطاق المعرفة وتدريب الموظفين المسؤولين.

60- وفي إطار المبادرة الإقليمية لتحويل الإنذارات إلى تدابير في مجال العدالة الجنائية من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص في إطار تدفقات الهجرة، التي تشمل ثمانية بلدان في أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي (أروبا وإكوادور والبرازيل وبنما وبيرو وترينيداد وتوباغو والجمهورية الدومينيكية وكولومبيا)، بُذلت جهود لتعزيز تدابير التصدي في مجال العدالة الجنائية في حالات الاتجار بالأشخاص التي تشمل الفنزويليين المهاجرين في المنطقة. وقد كُللت المبادرة بالنجاح وفُتح، منذ إطلاقها في عام 2019، أكثر من 450 تحقيقا، حيث قُبض على أكثر من 100 متّجر، واستُبين أكثر من 000 1 ضحية، معظمهم من الفنزويليين.

61- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المكتب، من خلال مشروعه المعني بإنهاء إفلات المتجرين من العقاب ودعم العمل على تحقيق العدالة لضحايا الاتجار بالأشخاص في جنوب شرق أوروبا، بتحليل واستعراض حالات ملموسة للاتجار بالأشخاص، بدءا من الإنذارات المبكرة وحتى الفصل في القضايا، لتوفير أساس لتطوير التدريب وإشراك أصحاب المصلحة. واعتُبرت المحاكمات الصورية المنفَّذة لاحقا في إطار المشروع منهجية تدريب فعالة. وأدى المشروع إلى بدء التحقيقات في أكثر من 100 قضية اتجار بالأشخاص وتحديد هوية أكثر من 100 ضحية على نطاق البلدان المشمولة بالمشروع، وهي ألبانيا والجبل الأسود وجمهورية مولدوفا وصربيا ومقدونيا الشمالية. وتسعى المبادرة إلى ضمان تحقيق العدالة لضحايا الاتجار بالأشخاص في المنطقة وتدريب المهنيين العاملين في مجال العدالة الجنائية على تعزيز الاستجابات والتدابير الرامية إلى حماية ضحايا هذه الجريمة.

62- وفي عام 2023، في إطار مبادرة العمل العالمي من أجل منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما في آسيا والشرق الأوسط، استفادت نظم العدالة الجنائية، بما في ذلك في باكستان والعراق، من أحدث النُّهج في التدريب على تدابير التصدي للاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم من خلال استخدام مسرح العمليات الافتراضي في المنشور بشأن مجموعة أدوات للتحقيق والملاحقة القضائية في جرائم الاتجار بالأشخاص بغرض نزع أعضائهم، المعنون Toolkit on the Investigation and Prosecution of Trafficking in Persons for Organ Removal، أثناء التدريبات وتمارين المحاكاة.

63- وفي كانون الثاني/يناير 2024، نظم المكتب زيارة دراسية لفائدة مسؤولي العدالة الجنائية الإثيوبيين إلى كينيا. وشارك في الزيارة ثمانية مسؤولين إثيوبيين، من بينهم مدير وحدة حماية الشهود وقضاة من المحكمة

الاتحادية العليا وأعضـــاء من وحدات النيابة العامة. ومثّل كينيا 12 مســؤولا، من بينهم رؤســاء وحدات داخل وكالة حماية الشهود في كينيا، بقيادة مدير الوكالة، وخبراء تقنيون.

64- وفي ليبيا، منذ كانون الثاني/يناير 2023، يتعاون المكتب مع الســـلطات المحلية لدعم إجراءات الســلامة والأمن البحريين بهدف التصــدي لجميع أشــكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، بما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان.

65- وبهدف معالجة الوضـع الأمني الحالي في هايتي، ولا سيما النشـاط الإجرامي للعصـابات التي تنخرط في تهريب المهاجرين والاتجار بالأشـــخاص أو تيســيره، يعمل المكتب على تعزيز قدرة ســلطات إنفاذ القانون الهايتية على تفكيك الشبكات الإجرامية المنظمة التي تنخرط في الاتجار بالأشخاص وغيره من أشكال الجريمة المنظمة، وذلك من خلال أنشطة بناء القدرات وتوفير المعدات والبنى التحتية التشغيلية.

66- وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، عزز المكتب أيضـا قدرة مجموعة من المسؤولين في بنغلاديش على تحســـين معالجة وضـــع الروهينغا الذين غالبا ما يقعون ضـــحايا للجرائم التي يرتكبها المهربون والمتجرون. وفي تموز/يوليه 2022، نظم المكتب مشاورة إقليمية بشأن التصدي للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في كوكس بازار في بنغلاديش. وعُقدت في بنغلاديش في آب/أغســـطس 2023 حلقة عمل تنشـــيطية للمدعين العامين والوكالات الإنسانية حول الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

3- تعزيز التعاون الدولي

67- نظم المكتب، من خلال المبادرة الإقليمية لتحويل الإنذارات إلى تدابير في مجال العدالة الجنائية من أجل مكافحة الاتجار بالأشـــخاص في إطار تدفقات الهجرة، ثلاثة اجتماعات ثنائية بين إكوادور وبيرو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونتيجة لذلك، أنشأ البَلَدان فريق استجابة فورية تابعا للبلدين على حدودهما المشتركة. ويهدف الفريق إلى تعزيز التدابير المشـــتركة لدى البلدين للتصـــدي المشـــترك للاتجار بالأشـــخاص وتحديد الاحتياجات الفورية للضـــحايا الذين يحالون إليه. وقدم المكتب المســـاعدة التقنية للفريق فيما يتعلق بحالات الاتجار بالأشـــخاص عبر الحدود. ومنذ إنشـــاء الفريق في نيســـان/أبريل 2022، رُفعت تســـع قضـــايا اتجار بالأشخاص، وحُدد ست ضحايا من النساء وقُدم الدعم لهن من خلال المساعدة التقنية المقدمة للفريق.

68- وفي عام 2023، أطلق المكتب مشروع Turquesa، وهو مبادرة مشتركة مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، لمكافحة الاتجار بالأشـــخاص وتهريب المهاجرين على نحو أفضـــل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيث تجني الجماعات الإجرامية المنظمة أرباحا هائلة من هاتين الجريمتين. ويعتمد المشروع على نقاط القوة لدى كلتا المنظمتين لضمان اتباع نهج شامل لجهاز العدالة في التصدي للجرائم، بما يضـمن احترام حقوق المهاجرين المهربين وضـحايا الاتجار احتراما كاملا. ويوفر المشـروع أيضـا بحوثا مهمة وتحليلات عملياتية واستراتيجية لتحسين فهم دروب المتجرين والمهربين واتجاهاتهم وأساليب عملهم. ومن خلال جهود المكتب، أُدمجت الاعتبارات الجنسـانية في جميع مراحل المشـروع. وفي إطار هذا المشـروع، قدم المكتب دعما إرشـاديا متخصـصـا إلى 32 من المدعين العامين وموظفي إنفاذ القانون من المنطقة، 56 في المائة منهم من النســـاء. وكان من نتائج ذلك زيادة قدرات المتدربين على مكافحة الاتجار بالأشـــخاص من خلال إســـاءة استخدام التقنيات الجديدة.

69- ومنذ عام 2023، ينفذ الإنتربول، بدعم من المكتب، العملية Turquesa V، التي اضطُلع في إطارها بنحو 50 000 عملية تفتيش في نقاط تفتيش الهجرة في 33 بلدا. وأسـفرت العملية عن اعتقال 348 شـخصـا يُشتبه في أنهم من المتجرين والمهربين وإنقاذ 166 ضحية حتى آذار/مارس 2024.

70- وبدعم من المكتب، أنشئت منصة إقليمية تعاونية جديدة، هي شبكة آسيا الوسطى لإنفاذ القانون لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بهدف تعزيز تدابير أجهزة إنفاذ القانون للتصدي للاتجار بالأشخاص والجرائم ذات الصلة في المنطقة وخارجها. وتجتمع الشبكة على أساس منتظم، مما يمكِّن أعضاءها من التعرف على الاتجاهات والأنماط الجديدة والمستجدة في مجال الاتجار بالأشخاص وإقامة حوار مع بلدان المقصد المشاركة في أوروبا وجنوب آسيا.

71- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، يسَّر المكتب زيارة دراسية قام بها ممثلو السلطات المختصة في أوزبكستان وتركمانستان إلى البرتغال من أجل تبادل أفضل الممارسات في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وإقامة اتصالات للتعاون في المستقبل.

72- وفي نيسان/أبريل 2024، نظم المكتب اجتماعا لفريق خبراء لممثلي الإمارات العربية المتحدة وباكستان وبنغلاديش وتايلند وجزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وسري لانكا وعمان والفلبين وقطر وكينيا وماليزيا بشأن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتحديد مسارات العمل المشترك في منطقة المحيطين الهندي والهادئ لمكافحة الاتجار بالبشر على نحو أكثر فعالية، من أجل التصدي لاتجاه ناشئ ينطوي على استغلال الشبكات الإجرامية للدروب البحرية في المحيط الهندي لأغراض الاتجار.

73- وفي إطار مبادرة العمل العالمي من أجل منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما في آسيا والشرق الأوسط، حُققت إنجازات كبيرة في العلاقات الثنائية بين بنغلاديش وكل من ليبيا وماليزيا، اللتين تشكلان دولتي عبور ومقصد رئيسيتين للاتجار بمواطني بنغلاديش وتهريبهم، وذلك بإنشاء مراكز تنسيق للتعاون القضائي والشرطي المباشر ومسارات لتحسين التعاون الدولي مع ليبيا.

74- وفي هذا القطاع الذي لا يزال الرجال يهيمنون عليه بأغلبية ساحقة، ركز المكتب أيضا، من خلال مبادرة العمل العالمي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على دعم النساء العاملات في مجال إنفاذ القانون، بما في ذلك من خلال الشبكة النسائية لمناصِرات المساواة بين الجنسين في مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وقد تحقق ذلك من خلال زيادة عدد النساء العاملات في مجال إنفاذ القانون اللائي يتلقين التدريب وإعداد دورات تدريبية بالتعاون الوثيق مع المستفيدات. وهكذا بنى المشروع المهارات بين ضابطات الشرطة بما من شأنه تحسين العلاقات بين المجتمع والشرطة. ومن أجل التصدي للطبيعة الجنسانية للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والأثر الخطير لعدم المساواة على النساء في المؤسسات التي تتصدى لهذه الجرائم، أطلقت الشبكة، في شباط/فبراير 2024، نميطتين تدريبيتين متصلتين بالمسائل الجنسانية لتمكين من يقدمون التدريب ويقودون الإصلاح المؤسسي من إدماج منظور جنساني قوي في عملهم.

75- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استُكملت المرحلة الثانية من تنفيذ المشروع وبدئ في المرحلة الثالثة على نحو متزامن في إطار مشروع Protect الذي يغطي أفغانستان وباكستان والعراق وآسيا الوسطى، مع التركيز على طاجيكستان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، شرع المكتب في المرحلة الرابعة من المشروع التي تغطي جنوب آسيا، بما في ذلك بنغلاديش وبوتان وسري لانكا وملديف ونيبال والهند. ويتمثل الهدف الأساسي للمرحلتين الثالثة والرابعة في دعم الحكومات الشريكة في وضع استراتيجيات وأطر قانونية وسياساتية قائمة على الأدلة، وتعزيز قدرة الممارسين على التصدي على نحو أفضل للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وتعزيز التعاون الدولي وتحسين تدابير الحماية والمساعدة لضحايا الاتجار والمهاجرين الذين يعيشون أوضاعا هشة.

4- جمع البيانات وإجراء البحوث

76- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثَّق المكتب ارتفاعا حادا في عمليات الغش والاحتيال عبر الإنترنت وفي الاتجار بالأشخاص لغرض جرائم الاحتيال عبر الإنترنت المرتكبة في جنوب شرق آسيا. وفي أوائل عام 2021، بدأ ظهور عدد متزايد من التقارير التي تتحدث عن هروب ضحايا الاتجار من مجمعات الاحتيال في بلدان منها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وفيتنام وكمبوديا وماليزيا وميانمار. كما أعربت عدة حكومات في المنطقة عن قلقها للمكتب ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن تعرض المواطنين للاتجار وسوء المعاملة الشديد، لا سيما في مجمعات الاحتيال.

77- وقد وثَّق المكتب إرساء الجماعات الإجرامية المنظمة عمليات إجرامية واسعة النطاق في بلدان المنطقة. وتستغل هذه الجماعات البنية التحتية القائمة للكازينوهات والمناطق الاقتصادية الخاصة، والبطالة المنتشرة على نطاق واسع في المنطقة، لتنفيذ عمليات متطورة تجبر المتجر بهم على ارتكاب عمليات احتيال ونصب عبر الإنترنت.

78- ولاحظ المكتب أن الاتجار بالأشخاص لأغراض الإجرام القسري في جنوب شرق آسيا غالبا ما يتشابك مع مستويات عالية من غسل الأموال وأشكال مختلفة من الجرائم التي ييسرها الفضاء السيبراني. ومما له أهميته أن الاتجار بالأشخاص لأغراض الإجرام القسري ما كان ليبلغ حجمه ومستواه الحاليين من التطور التشغيلي لولا فساد وتواطؤ بعض المسؤولين العموميين الذين يمكِّنون بعض الجماعات الإجرامية المنظمة من ممارسة أنشطتها غير المشروعة أو يستفيدون من ذلك أو يتخذون موقفا سلبيا في التصدي له. وتتشابه أساليب تنفيذ العمليات الإجرامية في مختلف البلدان. وتعكف الجماعات الإجرامية المنظمة على تطوير وتنفيذ ترتيبات معقدة للاحتيال على الناس في جميع أنحاء العالم، مستخدمةً الضحايا المتجر بهم للقيام بأعمال إجرامية مختلفة. ويتواصل توسع هذا العمل غير المشروع المربح، باستخدام أحدث أدوات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك تبديل الوجوه واستنساخ الصوت، لتجاوز أنظمة الأمن المصرفي.

79- ويُتصيد الضحايا من مناطق مختلفة حول العالم، بما في ذلك آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط، كما أن الضحايا الذين يُحتال عليهم هم أيضا من مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا، مما يجعلها مشكلة عالمية. والأشخاص الذين أُنقذوا من مجمعات الاحتيال هم في معظمهم من ضحايا الاتجار بالأشخاص لأغراض الإجرام القسري، وقد أبلغوا عن قصص مماثلة عن الإيقاع بهم على نحو مخادع لارتكاب أفعال الإجرام القسري في مجمعات الكازينوهات أو المباني المحاطة بحراسة شديدة في جنوب شرق آسيا. وبعد سفرهم إلى بلد المقصد أو داخله، يُحتجزون في مجمعات الكازينوهات أو الفنادق الكبيرة، أو غيرها من المباني الآمنة المصممة لإيواء الضحايا وحبسهم (المعروفة باسم "مجمعات الاحتيال")، حيث يُجبرون على ارتكاب عمليات احتيال ونصب عبر الإنترنت لمدة تصل إلى 15 ساعة في اليوم.

80- ومن خلال عمليات النصب والاحتيال عبر الإنترنت هذه، التي يرتكبها متجر بهم تحت الإكراه أساسا، جرى الاحتيال على آلاف الأشخاص حول العالم. ويجب أن يكون ضحايا الاتجار قادرين على الحصول على الحماية والمساعدة، ودعم إعادة الإدماج والعدالة، وهو ما يُحرم منه في الوقت الحاضر إلى حد كبير الأشخاص الذين يقعون ضحية هذا النوع من الاتجار. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدول والمجتمع المدني في الآونة الأخيرة، فإن وتيرة الاتجار بالأشخاص لأغراض الإجرام القسري لم تشهد تراجعا. ويتواصل توسع مجمعات الاحتيال من حيث الحجم والتشغيل. وقد لاحظ المكتب أن الجهود التي تبذلها البلدان لمكافحة هذا الشكل من أشكال الاستغلال محدودة الأثر بسبب عدم تنسيق الجهود عبر الولايات القضائية.

81- ويشكل هذا الشكل المستجد من أشكال الاتجار بالأشخاص مسألة تثير قلقا متزايدا، وقد عولج للمرة الأولى في القرار 1/33، الذي اعتمدته لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الثالثة والثلاثين.

وقد شجعت اللجنة في القرار الدول الأعضاء على التصدي لاستخدام المتجرين بالبشر التطورات التكنولوجية والأساليب الجديدة لاستهداف الضحايا المحتملين، بما في ذلك لغرض إجبارهم على ارتكاب عمليات احتيال عبر الإنترنت.

82- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشر المكتب دراسة حول التدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص من البلدان الشريكة في مشروع العمل العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين (GLO.ACT) إلى أوروبا، بعنوان Study on Illicit Financial Flows Associated with Smuggling of Migrants and Trafficking in Persons from GLO.ACT Partner Countries to Europe. وتركز الدراسة على حركة الأموال عبر الحدود من عدة بلدان في آسيا والشرق الأوسط إلى أوروبا، وتكشف أن الجماعات الإجرامية المنظمة للغاية، على عكس الأفراد والشبكات الإجرامية الصغيرة، تحقق أعلى المكاسب المالية من تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص. وتستخدم الشبكات الإجرامية في كثير من الأحيان طرق الدفع والتحويل التي يصعب على السلطات تعقبها، مثل المدفوعات النقدية المباشرة والحوالة – وهو نظام لتحويل الأموال أو القيمة لا تُحوَّل فيه الأموال من خلال أي حركة فعلية للنقد ولكن من خلال المعاملات بين وسطاء الحوالة، الذين يعملون عبر نظام قائم على الثقة. وفي بعض الحالات، تُسجَّل الأموال غير المشروعة على أنها الدخل القانوني للأعمال التجارية المشروعة وتعالَج وتُحوَّل مع الأموال القانونية. وتُظهِر الدراسة أن الدخل غير المشروع الذي يجنيه المهربون والمتجرون يُنفَق إلى حد كبير بإحدى الطرق الثلاث التالية: إما يعاد إلى البلد الذي نشأ فيه الاتجار أو التهريب، أو يُستخدم لدعم نمط الحياة الباذخ، أو يسجَّل كدخل قانوني للأعمال التجارية المشروعة.

5- منع الجريمة وإذكاء الوعي

83- في عام 2023، وفي إطار موضوع اليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، أي "لنصل لكل ضحايا الاتجار بالبشر، ولا نترك أحدا خلف الركب"، دعا المكتب الحكومات وأجهزة إنفاذ القانون والخدمات العامة والمجتمع المدني إلى تقييم وتعزيز جهودها لتعزيز الوقاية، وتحديد الضحايا ودعمهم، وإنهاء الإفلات من العقاب. وفي عام 2024، سيكون الموضوع هو "عدم ترك أي طفل خلف الركب في مكافحة الاتجار بالبشر"، وهو مكرس للدعوة إلى تسريع العمل من أجل إنهاء الاتجار بالأطفال. وتعد مكافحة الاتجار بالأطفال أولوية بالنسبة للمكتب وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وهو ما يتضح من خلال تنظيم عدة فعاليات لإذكاء الوعي، ووضع استراتيجيات، وإصدار المنشورات والبيانات العامة منذ آخر اجتماع للمؤتمر.

84- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق المكتب حملة "المرأة قادرة" (Women Can) في إطار الشبكة النسائية لمناصِرات المساواة بين الجنسين في مكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين التابعة لمبادرة العمل العالمي من أجل منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما. وعرضت الحملة سِيَرا موجزة لنساء ورجال يشغلون مناصب قيادية في آسيا والشرق الأوسط، وركزت على تقديم المشورة للنساء من قادة من النساء والرجال في قطاع العدالة الجنائية. وسعت أيضا إلى حشد جهود قادة المؤسسات التي تتصدى للاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين من أجل تعزيز الإصلاح على المستوى المؤسسي بغية ضمان تمثيل المرأة والنهوض بها على نحو أفضل.

6- حماية ودعم الضحايا والناجين

85- يتمثل أحد العناصر البارزة في النسخة الجديدة من مبادرة "العمل من أجل منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما" في هدفها المتمثل في تقديم دعم أفضل لضحايا هذه الجرائم والناجين منها. وتشمل الجوانب الرئيسية للدعم البرنامجي تعزيز الوصول إلى العدالة وغيرها من وسائل الدعم، بما في ذلك وجهات نظر الضحايا والناجين في تصميم وتنفيذ التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار وتهريب المهاجرين؛ وإنشاء واستدامة الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي يقودها الناجون والشباب؛ وتطوير وتقديم النماذج المراعية لحالات الإصابة بالصدمة لدعم رعاية الضحايا والناجين ومشاركتهم. وفي عام 2023، أدرج المكتب، من خلال مبادرة "العمل"، 26 من الناجين في أنشطته البرنامجية وحلقات العمل المختلفة التي ينظمها. وفي عام 2024، أنشأ المكتب الفريق المعني بالاتجار بالأطفال وإشراك الناجين والشراكات في قسمه المختص بمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين للنهوض بعمل المكتب بشأن إشراك الناجين من الاتجار بالبشر وإقامة شراكات معهم وإيصال أصواتهم، بما يتماشى مع إجراءات مبادرة "العمل".

86- وفي ملاوي في عام 2023، دعم المكتب وزارة الأمن الوطني في إجراء عمليات مستندة إلى معلومات استخبارية في مخيم دزاليكا للاجئين من خلال توفير التوجيه والدعم التشغيلي بشأن القضايا في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص. ونتيجة لذلك، تولت سلطات إنفاذ القانون تحديد وإنقاذ 87 من ضحايا الاتجار في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2024. وفي المستقبل، سيواصل المكتب دعم تحديد هوية الضحايا وإحالتهم في مخيم دزاليكا للاجئين في عام 2024 من خلال تدريب القادة الدينيين وموظفي إنفاذ القانون وأفراد المجتمع المدني لزيادة الوعي بالاتجار بالأشخاص.

ثالثا- الاستنتاجات

87- من الواضح أن الخطاب العالمي بشأن الاتجار بالأشخاص وضرورة إعطاء الأولوية لتدابير التصدي المعززة واعتماد أفضل الممارسات لا يزال مهما. ويشكل الاتجار بالأشخاص مسألة ذات أهمية عالمية، مع ظهور المزيد من التحديات وأشكال الاستغلال، مثل الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي الذي ييسره سوء استخدام التكنولوجيات الجديدة والاتجار بالأشخاص لأغراض الإجرام القسري. وعلى الرغم مما أُحرز من تقدم إلى الآن، لا يزال الاتجار بالأشخاص يمثل مسألة ملحة تؤذي البشر وتؤثر على جميع المناطق. وتواصل الدول الأطراف السعي باستمرار للحصول على المساعدة التقنية والإرشادات السياساتية والإرشادات في مجال وضع المعايير لدعم تنفيذ بروتوكول الاتجار بالأشخاص.

88- وقد سعى المكتب باستمرار، في معرض تعزيزه لتنفيذ بروتوكول مكافحة الاتجار بالأشخاص، لا سيما عن طريق تقديم التوجيه والدعم في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات، إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بصورة نشيطة على الأصعدة الدولي والإقليمي والوطني. وتشكل مشاركة المكتب النشطة في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص بوصفه منسق الفريق الدائم وأمانته الدائمة، على الرغم من نقص الأموال اللازمة للاضطلاع بهذه المهام، دليلا على التزام المكتب بمواءمة النُّهج السياساتية المتبعة إزاء جريمة الاتجار بالأشخاص بين كيانات الأمم المتحدة والكيانات الرئيسية الأخرى وتعزيز التنسيق بينها.

89- وسيواصل المكتب جهوده الرامية إلى تعزيز ودعم تنفيذ بروتوكول مكافحة الاتجار بالأشخاص، وسيعمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأشخاص ذوي التجارب المعاشة مع هذه الجريمة من أجل زيادة فعالية تدابير التصدي للاتجار بالأشخاص. وعلى الرغم من النجاح المستمر لهذا العمل وتأثيره المتزايد

على الصـــعيد العالمي، فهو لا يزال يعاني من نقص الموارد، ومن ثمَّ فإن الدعوة التي وجهها المؤتمر، في قراره 3/10، إلى الدول الأعضاء من أجل توفير موارد من خارج الميزانية لهذه الأغراض، تظل قائمة.

90- ويمثل تنفيذ آلية الاستعراض في الوقت المناسب، وتحضير الدول الأطراف في وقت مبكر لعمليات الاستعراضات الخاصة بها، والجهود التي تبذلها الدول الأطراف في هذا الصدد لقياس تنفيذ بروتوكول مكافحة الاتجار بالأشخاص على المستوى الوطني عوامل أساسية لإحراز تقدم على صعيد الجهود العالمية المبذولة للتصدي لهذه الجريمة، بما في ذلك عن طريق استبانة الثغرات وأوجه القصور بشكل رسمي. ومن شأن زيادة مشاركة جميع الدول الأطراف، ولا سيما من خلال الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص، وكذلك مشاركة منظمات المجتمع المدني، من خلال الحوار البنّاء بشـــأن الاتجار بالأشـــخاص، في عمليات تبادل الخبرات المواضيعية والتحديات أن يحسِّن أيضا فهم هذه الجريمة والتصدي لها.

91- ويظل المكتب ملتزما بتعزيز ودعم تنفيذ بروتوكول الاتجار بالأشخاص، وبالعمل المشترك مع جميع أصحاب المصلحة لإيجاد سبل مبتكرة وأكثر فعالية لمكافحة هذه الجريمة.